الأمم المتحدة

E/CN.6/2014/NGO/127

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام للقرن ٢١": تنفيذ الأهداف والإجراءات الاستراتيجية المتخذة في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ المزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدَّم من منظمة اجتماعيون من أجل المرأة في المجتمع، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يتم تعميمه طبقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

230114 220114 13-59998X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

يؤكّد الاجتماعيون من أجل المرأة في المجتمع على الاقتراح الذي طرحته هيئة الأمم المتحدة لمساواة الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) و يقضي بتوخي إدراج هدف تحويلي مستقل يتعلّق بتحقيق المساواة بين الجنسين وبحقوق المرأة وتمكينها في جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥ ضمن ما تم اقتراحه من أهداف ومؤشرات. ونحن نوافق على أن التحرر من العنف يمثّل أسبق الأهداف من حيث الأولوية بما يكفل مشاركة المرأة والفتاة في الفرص الإنمائية ومن ذلك مثلاً فرص التعليم والعمل. وعلى نحو ما لوحِظ في منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، فإن العنف الموجَّه ضد المرأة يمثّل واحداً من الآليات الاجتماعية الأساسية التي يتم من خلالها إجبار المرأة على أن تكون في موقع التابع بالنسبة للرجل، كما أنه يشكِّل واحداً من مظاهر علاقات القوة غير المتكافئة تاريخياً بين الرجال والنساء مما أدّى إلى سيطرة الرجل على المرأة وممارسة التمييز ضدها وكذلك إلى الحيلولة بين المرأة وبين النهوض الكامل. وعندما تصاب المرأة والفتاة بالإعاقة من جرّاء التعرّض للعنف في حياتها اليومية، فالأمر لا يقتصر فقط على انتهاك مالهما من حقوق الإنسان ولكن الأمر يتعدّى إلى إعاقة مسير التنمية الوطنية ووقف نموها. وكما ذكر البنك الدولي في تقريره بشأن التنمية في العالم لعام ٢٠١٢ فإن المساواة بين الجنسين تشكِّل بحد ذاتها اقتصاداً إيجابياً.

إن غياب مؤشرات كافية مصنّفة جنسانياً وتتصل بوقوع العنف يؤدّي إلى صعوبة وضع البرامج ورصد ما يطرأ من تغييرات. ومن شأن المؤشرات المقترحة من جانب هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالنسبة إلى جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥، أن تساعد على تخطّي هذه الصعوبة فيما تطرح صورة واسعة للعنف الذي يوجَّه ضد المرأة والفتاة على صعيد العالم كله. وطبقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة عن اللجنة الإحصائية ينبغي للمؤشرات أن تقيس العنف الموجّه ضد المرأة والفتاة من حيث تفشّيه وقسوته وتواتره من النواحي الجسمية والجنسية والنفسية، على أن يتم هذا القياس حسب العمر والعلاقة القائمة بين الضحية والجاني بما في ذلك عنف الشركاء الحميمين، فضلاً عن الإيذاء الجنسي للأطفال وحالات القتل الزوجي. كما توصي منظمة اجتماعيون من أجل المرأة في المجتمع بقياس العنف على أساس الهوية الجنسانية والتوجُّه الجنسي والإعاقة وتواتر وتفشّي الاتجار بالبشر الذي تتعرّض له النساء والفتيات مع تبويب جميع المؤشرات حسب نوع الجنس والطبقة والأصل الإثني والموقع الريفي/الحضري.

ومن أجل التصدّي للأسباب الجذرية للعنف الموجّه ضد المرأة والفتاة، فإن عمليات البناء الاجتماعي الجنسانية، وخاصة تنشئة البنين على أساس حياة الذكورة القائمة على

الهيمنة والعنف ينبغي مواجهتها في المناهج الدراسية وفي وسائل الإعلام. وتشكل المؤشرات التي اقترحتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن التصوّرات الجنسانية والمواقف والسلوكيات القائمة على أساس جنساني أمثلة عن السُبل التي يتم بها تقصّي مسار المنطلقات الثقافية المتعلقة بنوع الجنس. كما أن الاستراتيجيات العملية المؤكّدة يمكن تقصّي مسارها أيضاً، ومن ذلك مثلاً تجريم العنف الموجَّه على أساس جنساني، وإيجاد ملاجئ لإيواء النساء في المواقع الحضرية والريفية على السواء، وتكليف محاكم متخصصة بالنظر في عنف الشريك الحميم وإنشاء وحدات شرطة متخصصة مزوّدة بضابطات شرطة من النساء.

وفيما أمكن إحراز تقدّم حقيقي بشأن زيادة عدد الأطفال الذين التحقوا بالمدرسة الابتدائية (الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية) فإن إكمال المدرسة الابتدائية من جانب جميع الأطفال ما زال يشكّل تحدّياً. ففي وقت وقوع أزمة للأسرة يصبح من المرجّح في الغالب الأعّم سحب البنات من المدرسة قبل البنين. بل إن نسبة البنات الملتحقات بالمدرسة الابتدائية في بعض المناطق الريفية الفقيرة لا تزيد عن نسبة ١٠ أو ١٥ في المائة فقط.

كما أن انتشار المصروفات المدرسية الرسمية وغير الرسمية يجعل من إكمال التعليم بالمدرسة الابتدائية تحدّياً في حالة البنات الفقيرات وخاصة في المناطق الريفية، حيث يعمد الآباء الفقراء إلى تأخير إلحاق أطفالهم بالمدرسة أو يستبدلون بتعليم طفل تعليم طفل آخر عندما لا تتوافر لديهم الأموال اللازمة لسداد المصروفات المدرسية. ومن المرجّح أن يتسرّب الأطفال من المدرسة الابتدائية عندما يعجز آباؤهم عن دفع المصروفات المدرسية، كما أن الفتيات غير المتعلّمات يكسبن مالا أقلّ عندما يصلن إلى سن البلوغ ولا يستطعن إعالة أسرهن أو سداد المصروفات المدرسية لأطفالهن. ولتجنُّب هذه النتائج غير المرغوب بها، لا بد من أن تقاس معدّلات إكمال التعليم المدرسي وكذلك المصروفات المدرسية سواء كانت رسمية أو غير رسمية مع متابعتها في جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ ثم تبويبها حسب نوع الجنس والطبقة والأصل الإثني والموقع الريفي/الحضري.

كذلك فإن فصول محو أمية الكبار والبرامج المهنية والمجموعات النسائية المحلية على المستوى القاعدي ينبغي إدماجها ضمن جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مشفوعة بمؤشرات مصنّفة حسب النوع والطبقة والأصل الإثني والموقع الريفي/الحضري. ويُعد محو أمية الكبار أدنى بكثير بالنسبة للمرأة الريفية عن المرأة الحضرية. وحتى بين صفوف النساء الريفيات تتباين بجلاء حالة الإلمام بالقراءة والكتابة حسب الطبقة والطائفة والخطوط الإثنية والدينية. وعندما تتعلّم المرأة الريفية القراءة والكتابة تتاح لها فرص جديدة من أجل الانخراط في العمالة المدفوعة الأجر، إضافة إلى حيازة الوسائل اللازمة للمساهمة بصورة أكثر فعالية في

أحوال أسرتها. كما أن مشاريع محو الأمية التي تجمع بين صفوف النساء تبثّ الثقة في هذه الصفوف كي تنظّم نفسها في مواجهة العنف.

كذلك فالتدريب المهني، سواء للأطفال في سن المدرسة أو للبالغين، يزودهم بمهارات قابلة للتسويق على مستوى الأوضاع الريفية والحضرية على السواء. وفيما تهاجر النساء إلى المدن بمعدلات أكبر من الرجال، يجدن أنفسهن في أوضاع من الحرمان والتهميش في المناطق الحضرية. على أن المهارات المهنية يمكن أن تساعد على تحوّل المرأة إلى البيئة الحضرية بصورة أكثر نجاحاً وتُجنِّبها الانخراط في الأعمال غير الرسمية المنخفضة الأجر كما تخفّف من الحالات المرتفعة من الفقر الحضري. ومن شأن النساء المزوّدات بالمهارات المهنية أن تتاح لهن على الأرجح فرص أكبر للحصول على أعمال لائقة وتجنُّب الفخاخ الجنسانية، ومن ذلك مثلاً الخضوع للاتجار أو لممارسة البغاء في المناطق الريفية والمناطق الحضرية على السواء.

وتتيح مشاريع محو الأمية للنساء سُبل التآزر فيما يتصدين لتلبية احتياجات المجتمع المحلي والأسرة. وتعمل الفئات المجتمعية القاعدية على حشد جهود المرأة وعلى تمكينها وخاصة في المناطق الريفية وتكفل لها الثقة والمهارات اللازمة للانخراط في العملية السياسية. كما أن النساء اللائي حظين بالتعليم والتمكين بواسطة الفئات القاعدية المجتمعية من الأرجح أن يشغلن أدواراً قيادية أكثر من سواهن، مع العمل على تحسين أحوال المجتمع بأكثر من مجرّد الاقتصار على النهوض الفردي. بل يمكن لهؤلاء النساء أن يمارسن الضغط من أجل إنفاذ القوانين التي تسبغ الحماية على المرأة، ومن ذلك مثلاً القوانين التي تناهض العنف الأسري والزواج المبكّر. وبرغم ما ثبت من نجاح، إلاّ أنه لا يوجد سوى القليل من نساء الجماعات النسائية المجتمعية على مستوى القواعد الشعبية بالمناطق الريفية. ويمكن لزيادة ملموسة في هذه الفئة من النساء أن تؤدّي إلى تمكين المرأة الريفية وإلى التعجيل بخطى التحوُّل الاجتماعي. وينبغي أن يتم قياس هذه الأمور ومتابعة مساراتها في جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

وبالإضافة إلى وقف العنف الموجّه ضد المرأة وتحسين تعليم الإناث، ينبغي لجدول الأعمال المذكور أعلاه أن يشمل مؤشرات بشأن تورّط المرأة في حالات النزاع. وقد صدر قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ليغيِّر صورة المرأة من كونها من ضحايا الحرب فقط إلى كونها من العناصر الفعّالة المشاركة بوصفها من صانعي السلام وبناة السلام وممارسي المفاوضات على نحو ما لوحِظ من جانب المستشارة الخاصة المعنية بالقضايا الجنسانية وتمكين

المرأة. وينبغي أن تعمل المؤشرات ذات الصلة على متابعة عدد النساء المشارِكات في بعثات حفظ السلام وفي مفاوضات السلام وإدارة مخيّمات اللاجئين.

إن منظمةً ''اجتماعيون من أجل المرأة في المجتمع'' هي منظمة علمية وتربوية أمريكية لا تقصد الربح وتتألف من الاجتماعيين الذين كرّسوا أنفسهم لتحسين حياة المرأة وتحقيق تغيُّر اجتماعي نسائي. ومن خلال ما نمارسه من أعمال التدريس والبحث وإصدار المنشورات وممارسة الأنشطة العامة قائماً على تعليم وتوعية ممارسي مهنة الاجتماع والدارسين الآخرين والجمهور العام بشأن الحالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة، كما ننشر دورية مهنية تتمتّع بمكانة عالية وتحمل عنوان Gender and Society وهي تتواصل مع شبكة منظمات شقيقة في قارات عديدة من خلال برنامجنا العالمي للشراكة النسوية.